وزارة الصناعة والثروة المعدنية تعلن عن بدء تلقي طلبات التأهيل لمنافسة رخصة كشف موقع "أم الدّمار"

المصدر: وزارة الصناعة والثروة المعدنية
تاريخ النشر: 25 مايو 2022

أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية عن بدء تلقي طلبات التأهيل لمنافسة رخصة الكشف لموقع "أُم الدمار"، التابع لمنطقة المدينة المنورة، وذلك ضمن خطة الوزارة لطرح رخص للاستكشاف عن طريق المنافسة، ومبادرة "الاستكشاف المسرّع" التي أُعلن عنها مطلع العام الحالي، التي تُعد نقلة نوعية نحو استغلال الموارد المعدنية الهائلة في المملكة، من خلال نظام الاستثمار التعديني الجديد.

ويغطي موقع "أُم الدمار" مساحة تقدر بأكثر من 40 كيلومتر مربع، ويضم العديد من الرواسب المعدنية المختلفة، وتشمل النحاس والزنك والذهب والفضة، ويقع على بعد 300 كيلومتر شمال شرق مدينة جدة و25 كيلومتر شمال غرب محافظة مهد الذهب، كما يقع موقع أم الدمار في متكون مجموعة مهد الذهب الجيولوجي على حزام جبل صايد، في إقليم جدة الجيولوجي.

وأوضحت الوزارة أن عملية المنافسة على موقع " أُم الدّمار" ستتم عن طريق ثلاث مراحل: التسجيل، والتأهيل المسبق، وتقديم العروض، ومن المقرر الإعلان عن منح الترخيص للموقع بحلول الربع الثالث من العام الجاري، ويمكن للمستثمرين المهتمين في موقع أم الدمار تسليم طلب التأهيل المسبق (PQQ)، الذي يمكن الوصول إليه من خلال الرابط التالي: https://mining.mim.gov.sa وأشارت الوزارة إلى أنه تم إتاحة غرفة البيانات الجيولوجية بشكل إلكتروني لموقع " أُم الدمار"، وتضم جميع الأعمال الاستكشافية التاريخية التي أجريت على الموقع بالإضافة إلى إتاحة نموذج جيولوجي ثلاثي الأبعاد تم تطويره مؤخرًا بواسطة أحد المستشارين المستقلين، فضلًا عن مسح جيوفيزيائي حديث أكملته هيئة المساحة الجيولوجية السعودية في يناير من هذا العام. الجدير بالذكر أن الدراسات الجيولوجية السابقة تشير إلى وجود 4 مناطق متمعدنة في موقع أم الدمار.

وكانت الوزارة قد أعلنت في وقت سابق عن قائمة المتنافسين المؤهلين من مرحلة التأهيل المسبق؛ للحصول على رخصة كشف عن المعادن في موقع الخنيقية، الواقع بمنطقة الرياض، وسيتم الإعلان عن المتنافس الفائز في الربع الثالث من هذا العام، حيث تعد عملية إطلاق رخص الاستكشاف للمواقع التعدينية بالمملكة تأكيداً لجهود تحول قطاع التعدين، التي تتم وفقًا لنظام الاستثمار التعديني الجديد ويأتي ذلك تماشيًا مع تطلعات المملكة العربية السعودية لجعل صناعة التعدين وجهة أكثر جاذبية للاستثمارات الوطنية والعالمية، حيث ستتبع عملية المنافسة مبادئ الشفافية والامتثال على النحو المنصوص عليه في نظام الاستثمار التعديني الجديد.

بالإضافة إلى عدد من حوافز الاستثمار، من بينها: التمويل المشترك من صندوق التنمية الصناعية السعودي لما يصل إلى 75 بالمئة من أي استثمار جديد، والإعفاء من المقابل المالي لأول خمس سنوات من رخص الاستغلال، وتخفيض المقابل المالي عند معالجة الخامات المعدنية داخل المملكة.